العنوان:	النموذج التنموي الجديد: قراءة نسقية
المصدر:	مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية
الناشر:	محمد قاسمي
المؤلف الرئيسي:	الباز، بدر
المجلد/العدد:	ع84
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2025
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	77 - 88
رقم MD:	1615248
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, IslamicInfo, AraBase, HumanIndex
مواضيع:	السياسات التنموية، القرارات السياسية، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1615248

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA
الباز، بدر. (2025). النموذج التنموي الجديد: قراءة نسقية.مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، ع84، 77 - 88. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1615248

إسلوب MLA
الباز، بدر. "النموذج التنموي الجديد: قراءة نسقية."مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعيةع84 (2025): 77 - 88. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1615248

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

الدكتور بدر الباز
دكتور في القانون العام

النموذج التنموي الجديد: قراءة نسقية

"The New Développent Model : A Systemic Reading"

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية بالنقد والتحليل، اعتمادا على مقاربة وظيفة بنيوية ونسقة، النموذج التنموي الجديد في المغرب، من خلال تفكيك الأسس البنيوية والسياسية التي تحكم اختيارات صانع القرار السياسي، والوقوف عند مظاهر فشل نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقت سنة 2005. وتبرز هذه الورقة أن جوهر وظيفة الدولة يكمن في ضمان الحقوق الأساسية للمواطن، وعلى رأسها الحق في التنمية، عبر سياسات عمومية منسجمة، ومؤسسات فعالة، وتشريعات متلائمة مع التحولات الاجتماعية.

وتقترح هذه الورقة مدخلين رئيسيين لتنزيل النموذج التنموي الجديد: أولهما ضرورة إرساء تكامل وظيفي فعلي بين مؤسسات الدولة، وثانيهما الاستثمار في البحث العلمي باعتباره مصدرا لاقتراح سياسات العمومية ذات وظائف تكاملية. وتدعو إلى إنشاء معهد وطني متخصص في السياسات التنموية يكون بمثابة مرجعية علمية وذات مصداقية لرسم استراتيجيات التنمية، بدل الاعتماد على لجان تقنية وتكنوقراطية قد لا ترتكز دائما على أسس معرفية متينة.

وتخلص الورقة إلى أن أزمة التنمية في المغرب هي في جوهرها أزمة سياسية وثقافية، مرتبطة بطبيعة النسق السياسي، وضعف المشاركة، ومحدودية موقع الفرد في السياسات العمومية. وبالتالي، فإن نجاح أي نموذج تنموي جديد يبقى رهينا بإرادة سياسية فعالة، وإصلاح مؤسساتي شامل، يقوم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، والانفتاح على المعرفة العلمية، وترسيخ ثقافة تنموية تجعل من الإنسان محورا لكل الاختيارات الاستراتيجية. مفاتح الكلمات: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الخطب الملكية، التقارير الوطنية والدولية، النموذج التنموي، مدخلات ومخرجات، صانع القرار السياسي.

Abstract

This research paper undertakes a critical and analytical examination, based on a structural-functional and systemic approach, of Morocco's new development model by deconstructing the structural and political foundations that govern the decision-making choices of policymakers, while also addressing the shortcomings of the National Human Development Initiative launched in 2005. The paper highlights that the core function of the state lies in guaranteeing the fundamental rights of citizens, foremost among them the right to development, through coherent public policies, effective institutions, and legislation that aligns with social transformations.

The paper proposes two main approaches for implementing the new development model: first, the necessity of establishing an effective functional integration among state institutions; and second, investing in scientific research as a source for proposing public

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

policies with integrative functions. It also calls for the establishment of a national institute specialized in development policies to serve as a credible and scientific reference for designing development strategies, instead of relying on technical and technocratic committees that may not always be based on solid epistemological foundations.

The paper concludes that Morocco's development crisis is essentially a political and cultural one, linked to the nature of the political system, weak participation, and the limited role of the individual in public policies. Therefore, the success of any new development model remains contingent upon effective political will and comprehensive institutional reform that ties responsibility to accountability, embraces scientific knowledge, and consolidates a developmental culture that places humans at the center of all strategic choices. Keywords: National Initiative for Human Development, Royal Speeches, National and International Reports, Development Model, Inputs and Outputs, Political Decision-Making.

مقدمة:

وظيفة الدولة تتجلى بالأساس في النهوض بحقوق الانسان وحمايتها، وفق بنية مؤسساتية ذات أدوار وظيفية، وتشريعات تستجيب والتغيرات الاجتماعية، بالإضافة إلى سياسات عمومية هادفة، تستجيب ومخرجات تنزيل مبادئ كبرى؛ مثل الحكامة والشفافية والمساواة ...[181]؛ حيث إن ذلك هو المعيار الرابط في الحكم على مدى فعالية أي مبادرة تنموية كيف ما كانت[182]، وهو الأساس في معرفة مدى وجود نسق سياسي متحرك يستجيب وفعالية الاختيارات الاستراتيجية للدولة[183]، في مسار تنزيل أهم حقوق الانسان الذي هو الحق في التنمية[184].

واذا كان المجال التنموي هو مجال للسياسات العمومية بامتياز، من خلال تنزيل خيارات استراتيجية، عبر مجموعة من الآليات والقنوات السياسية، فإن مفهوم التنمية البشرية مرتبط بذلك ارتباطا وثيقا؛ حيث تعرف هذه الأخيرة حسب عالم الاقتصاد الهندي" أمارتيا كومار سن "(Amartya Kumar Sen) ،"بكونها

181 - جميلة معلم : " تجارب التنمية في الدولة المغاربية والاستراتيجيات البديلة - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب - "، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 1 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، شعبة اقتصاد تنمية ، السنة الجامعية 2017/2016 ، ص 20 وما بعدها .

182 Nioche (J.P) : « Science administrative, Management public et analyse des politiques publiques », RFAP, n° 24, 1982, p.635.

183 - الهام الشيالي : " دور استراتيجيات الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية - دراسة ميدانية في المؤسسة المنائية بسكيكدة -"، رسالة لنيل شهادة الماجستر ، تخصص ادارة الأعمال والتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس اسطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، شعبة اقتصاد تنمية ، السنة الجامعية 2013-2014 ، ص 88 وما بعدها .

184 - "الحق في التنمية هو حق كل إنسان في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وفي الإسهام فيها والاستفادة منها. والحق في التنمية هو حق يعزز قدرات الأفراد (حرية الإنجاز) ويكثّر خياراتهم. وهو يوفر نهجاً شاملاً لإعمال حقوق الإنسان من خلال الاهتمام بالهياكل والعمليات والنتائج؛ مع الاعتراف باستحقاقات الأفراد كما الجماعات، بما في ذلك الأجيال المقبلة. فهو يجعل من الإنصاف والمساواة والعدالة محددات أساسية للتنمية، ويعزز الإعمال الكامل للحريات الأساسية.. إذ يرى المقرر الخاص أن هناك حاجة ماسة إلى تنشيط مناصرة الحق في التنمية من أجل تنفيذه تنفيذاً فعالاً. وفي عام 2015، أعادت مجموعة من الالتزامات الدولية التوافقية التأكيد على الحق في التنمية، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقد وفرت هذه الالتزامات الجديدة زخماً لحماية الحق في التنمية وتعزيزه وإعماله على الصعيدين الوطني والدولي .راجع موقع مقرر الأمم المتحدة المعني بالحق في التنمية"، https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-development/about-right-development، تاريخ الاطلاع 2025/09/17 على الساعة العاشرة صباحا.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة للأفراد"[185]، كما تم تعريفها في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة سنة 2011، بأنها :" توسيع لمجال الحريات الأساسية للأفراد مع بدل مجهود لدرء خطر المساس بها مستقبلا"[186].

وإذا كان جوهر التعريفين السابقين يتمركز حول مكانة الفرد في العملية التنموية والعمل المؤسساتي على حمايته والنهوض بأوضاعه، فإن الاختيار التنموي للمغرب، بدأ بشكل معلن، منذ بداية الألفية الجديدة، من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سنة 2005[187]؛حيث رصدت لهذه الأخيرة برامج وميزانيات متعددة، تم تنزيلها عبر مجموعة من الآليات ومجموعة من القنوات السياسية.[188] لكن رغم هذه المجهودات ورغم تعددها، فإنها .أي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .لم تحقق أهدافها،[189]ولم تستجيب والوظائف التنموية المرجوة منها، حسب عدة جهات: منها المرصد الوطني للتنمية البشرية،[190]والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.[191]كما تم تأكيد ذلك من طرف المؤسسة الملكية في أكثر من خطاب وفي أكثر من رسالة،[192] بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات الدولية؛ منها ترنح المغرب خلال السنوات الأخيرة، في المؤشر الدولي للتنمية البشرية، بين الرتبة 122 والرتبة 128[193] .

هذا الضعف في مسار تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية، يقابله خلل بنيوي في عملية الإصلاح، سواء على مستوى وظيفة المؤسسات المسؤولة عن تزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو على مستوى صانع القرار السياسي الذي قد يتميز بثقافة الزعامة الشخصية والمبادرات الفوقية، واللجن التقنية، التي من خلالها تم صياغة النموذج التنموي الجديد[194]. وعليه، فالإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع تتجلى بالأساس في حدود النهوض بالحق في التنمية البشرية بين مداخل الإصلاح ومخرجات صانع القرار الاستراتيجي في ظل واقع عملي يؤكد ضعف مكانة الفرد في السياسات التنموية وفي ظل تمظهرات سلبية، تعكس الوجه السلبي لصانعي القرار السياسي المغربي؟.

---

185 - سامي بوصيدة وعماد بن رابح : "ماهية ودلالة التنمية في علاقتها بالواقع التونسي "، المعهد التونسي للقدرات التنافسية والدراسات الكمية ، ورقة عمل، مذكرات وتحاليل، عدد41 شتنبر 2016 http://www.itceq.tn/wp-content/uploads/files/notes2016/dev-regional-tunisien.pdf ، تاريخ التحميل 12 / O6 / 2018 ، على الساعة العشرة صباحا ، ص28 وما بعدها .

186 - تقرير التنمية البشرية 2010 : "الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية "، مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr10/index.pdf ، تاريخ التحميل 12 / 01 / 2019 على السعة الرابعة زوالا ، ص 22 ,

187 - راجع الخطاب الملكي المؤسس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الصادر بتاريخ 18 ماي 2005.

188 - رشيدة عزام:" التنمية البشرية بين النظرية والتطبيق - المغرب نموذجا -"، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس - الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - اكدال، شعبة القانون العام، وحدة علم السياسة والقانون الدستوري، السنة الجامعية 2018/2017، ص91 وما بعدها.

189 - المرصد الوطني للتنمية البشرية : " تقييم منجزات المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005 - 2010) وآثارها على الساكنة المستهدفة "، http://www.ondh.ma. تاريخ التحميل 2019 / 03 / 10 ، على الساعة الرابعة زوالا ، من الصفحة 10 الى الصفحة 15 .

190 - المرصد الوطني للتنمية البشرية :" تقرير التنمية البشرية 2017 التفاوتات السسيو - مجالية والتنمية البشرية : مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي بالمغرب -(خلاصة تركيبية)" ، http://www.ondh.ma ، تاريخ التحميل 2019 / 03 / 10 ، على الساعة الخامسة زوالا ، ص 5 وما بعدها .

191 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات «، مطبعة كنابرات، الرباط، 2013، ص 36وما بعدها.

192 - من الرسائل الملكية التي تؤكد على فشل النموذج التنموي؛ الرسالة الموجهة الى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات، بتاريخ 16نونبر 2017، والرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الدورة الثالثة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين يومي 19 و 20 فبراير2018 ، أما الخطب الملكية فمنها؛ الخطاب السامي في 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية، و الخطاب الملكي السامي بمناسبة الاحتفال بعيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2017 .

193 - لمعرفة الخط التصاعدي للمغرب في مؤشر التنمية البشرية راجع الموقع الالكتروني لصندوق التنمية التابع للأمم المتحدة http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/MAR#، تاريخ الزيارة ، 03/2019 / 12 على الساعة الواحدة زوالا.

194 - رضوان زهرو : "نموذجنا التنموي من أجل تعاقد جديد " ، مجلة مسالك ، عدد خاص ، 2019 ، ص 231 .

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

هذه الإشكالية تتفرع عنها عدة أسئلة فرعية، منها ما يلي:

- ما هي التمظهرات السلبية للمجال التنموي في الخطب والرسائل الملكية والتقارير الدولية والوطنية؟.
- هل يمكن تأسيس مرجعية جديدة لهذا النموذج التنموي من خلال تمظهرات فشل هذه المبادرة؟.
- هل يمكن أن تكون للنموذج التنموي الجديد مرجعية جديدة متماسكة من حيث التكامل الوظيفي بين المؤسسات المسؤولة عن تنزيله مستقبلا ؟.
- هل المشكل مرتبط بسياسة عمومية تنموية لا تمتلك مقومات وضمانات التنزيل العملي أم بمشاكل بنيوية تؤثر على وظيفة الدولة برمتها؟

لمقاربة هذه التساؤلات الفرعية المجزئة للإشكالية السابقة الذكر لا بد من اعتماد مناهج علمية، تتماشى وطبيعة الموضوع منها؛ المنهج النسقي، بالإضافة إلى المنهج البنيوي والوظيفي، وفق التصميم التالي:

أولا: تجليات فشل المبادرة الوطنية للتنمية البشري. ثانيا: مداخل تأسيس النموذج التنموي الجديد. ثالثا: مرجعيات النموذج التنموي الجديد. رابعا: محددات تنزيل النموذج التنموي الجديد.

أولا: تجليات فشل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

في ظل وجود العديد من المشاكل التي تهدد كيان الدولة برمتها، وفي ظل ضعف العمل المؤسساتي للدولة، لا بد من دق نقوس الخطر، ولا بد من تشخيص المبادرة الوطنية للتنمية من أجل تجاوز التمظهرات السلبية للمجال التنموي في المغرب، التي بكل وضوح لا تكرس أهمية العدالة الاجتماعية وأدوارها في ترسيخ مقومات دولة القانون وتحقيق الاستقرار. وعليه، في ظل هذه المشاكل المطروحة ظهرت عدت مرجعيات تقييميه للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ منها الخطب والرسائل الملكية (1) ، بالإضافة إلى التقارير الوطنية والدولية (2) .

1 : فشل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في خطب ورسائل المؤسسة الملكية

بالنظر إلى كون المؤسسة الملكية هي الموجه الأول للاختيارات الاستراتيجية للمغرب، وبالنظر إلى تواجدها الرمزي في مسار البناء التنموي، وبالنظر إلى كونها هي الفاعل الرسمي في توجيه السياسات التنموية،[195] فإنها تؤكد في أكثر من خطاب وفي أكثر من رسالة على فشل المبادرة الوطنية التنموية .

ومن الرسائل الملكية التي تؤكد على فشل النموذج التنموي؛ الرسالة الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات، بتاريخ 16نونبر2017 ؛ حيث بمجرد تأمل الباحث في مضامينها الخفية، يستنبط أن مشكل التنمية البشرية لا يتجسد في الامكانيات والموارد، بل في وضوح الرؤيا وبعد العمل الاستراتيجي، في مسار تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

يتجلى هذا المعطى بشكل ضمني وبمفهوم المخالفة في الجملة الواردة في الخطاب المشار إليه أعلاه، حيث قال الملك : " أما الآن وقد تم تسطير الأهداف، وتحديد المبادئ والقواعد بوضوح، واضطلع الفاعلون بمهامهم؛ فإن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع

195 - يتجلى ذلك في خطاب المؤسسة الملكية بمناسبة الاعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سنة 2005، حيث جاء في مضمونه ما يلي: "ويجب أن يشكل تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فرصة للاجتهاد والإبداع والتجديد، في آليات وأساليب العمل الاجتماعي. منطلقا في ذلك أن تكون قوية التأثير في نتائجها، وغير مكلفة في وسائلها، ومعززة بموارد بصرية مؤهلة، وآليات مراقبة ورصد لظواهر الفقر والإقصاء، بكل موضوعية ويقظة".

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

لهذا التحول ألتاريخي"؛[196] إذ يفهم من خلال هذه الجملة وفي علاقتها بالسياق الزمني لهذا الخطاب، الذي جاء بعد 12 سنة من إقرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أن هذه الأخيرة لم تؤسس على أهداف واضحة ولم تحدد المعايير والمبادئ المؤطرة لتنزيلها بشكل محدد، ولم تحصر اختصاصات كل جهة مسؤولة على تنزيلها بشكل أدق .

هذا المعطى، تأكد كذلك في الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الدورة الثالثة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، المنظم من طرف مجلس المستشارين يومي 19 و 20 فبراير 2018 ؛ حيث إن المؤسسة الملكية طرحت سؤالا يعكس بشكلي جلي الاستنتاج المتوصل إليه سلفا، وهو أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم تنبني على الوضوح في الرؤية والتنزيل، وهذا السؤال يتجلى في ما يلي:" كيف يمكن تفعيل الآليات والمبادئ والالتزامات ذات الطبيعة الدستورية، في قوانين وسياسات عمومية تحقق العدالة الاجتماعية التي تعتبر غايتنا جميعا؟"[197]؛ إذ يعكس هذا السؤال فكرة محورية، متمثلة في غياب المداخل الوظيفية في مسار تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما يؤكد بشكل ضمني على محدودية التكامل الوظيفي بين المؤسسات المسؤولة عن تنزيل المبادرة السابقة الذكر.

هذا على مستوى الرسائل الملكية، أما الخطب الملكية التي تؤكد فشل المبادرة الوطنية للتنمية، فهي متعددة منها؛ الخطاب الذي ألقاه الملك في 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤسه لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية، و الخطاب الملكي بمناسبة الاحتفال بعيد العرش، بتاريخ 29 يوليوز 2017 ، والخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة نيابة عن الملك، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، سنة 2018 .[198]

وبغض النظر عن مضامين كل هذه الخطب، فالمؤسسة الملكية، أكدت بشكل لا يقبل التأويل على فشل النموذج التنموي المغربي، ودعت إلى التفكير في صياغة نموذج جديد؛ حيث من أبرز الخطب التي تؤكد على ذلك، خطابه، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية من سنة 2017 الذي جاء فيه:"إن المغاربة اليوم، يحتاجون للتنمية المتوازنة والمنصفة، التي تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص الشغل، وخاصة للشباب، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار، والاندماج في الحياة المهنية والعائلية والاجتماعية، التي يطمح إليها كل مواطن"، كما جاء في نفس خطاب المؤسسة الملكية على أنه ".. إذا كان المغرب قد حقق (المغرب) تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية، بل و كان الملك أكثر جرأة، ودعا "للتحلي بالموضوعية، وتسمية الأمور بمسمياتها، دون مجاملة أو تنميق، واعتماد حلول مبتكرة وشجاعة، حتى وإن اقتضى الأمر الخروج عن الطرق المعتادة أو إحداث زلزال سياسي."[199]

---

196 - نص الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات ، 2017/11/16 ، الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة و الاتصال ، http://www.maroc.ma/ar ، تاريخ الاطلاع 12 / 02 / 2019 ، على الساعة الواحدة زوالا.

197 - نص الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك الى المشاركين في اشغال المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية يومي 18 و 19 فبراير 2018 ، متواجد على الموقع الإلكتروني لوزارة الاتصال والثقافة ، www.mincom.gov.ma/a/r/ ، تاريخ الاطلاع 12 / 02 / 2019 ، على الساعة الواحدة زوالا.

198 - للاطلاع على جل الخطب الملكية راجع الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة والاتصال.

199 - خطاب جلالة الملك ، الذي تم القاؤه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية لسنة 2017 ، الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة و الاتصال ، http://www.maroc.ma/ar ، تاريخ الاطلاع 12 / 02 / 2019 ، على الساعة الواحدة زوالا.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

وإذا كان هذا التأكيد على محدودية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أكثر صراحة و أكثر جرأة، فإنه لا يعلو على الو اقع، وما هو إلا تحصيل حاصل لمجموعة من التقارير الدولية والوطنية، التي أكدت بمؤشرات علمية واضحة وبتوصيات أكثر دقة على فشل النموذج التنموي المغربي.

2 : فشل النموذج التنموي في التقارير الدولية والوطنية.

في موضوع مثل التنمية البشرية، يبقى المجال التقييمي للمؤسسات الوطنية والدولية هو الأهم، على اعتبار كونها آليات متخصصة ولديها من الإمكانيات والموارد البشرية ما يكفي لتقييم وظيفة الدولة في علاقتها بالأفراد، بل وأنها أحدثت لهذه الغاية ولهاته الوظيفة.[200] وأهم تقرير يخص النموذج التنموي المغربي، هو التقرير الصادر عن البنك الدولي، سنة 2017، والمعنون ب"المغرب في أفق 2040. الاستثمار في الرأس المال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي "، حيث تضمن عدة مؤشرات سلبية تخص النموذج التنموي المغربي، رغم إقراره بالتقدم الحاصل على عدة مستويات، خلال السنوات الأخيرة.

تلك المؤشرات السلبية تتجلى في ما يلي:[201]

- أن المستوى المعيشي للمغاربة يعادل حاليا نظيره الفرنسي في سنة 1950؛
- معدل النمو السنوي لا يتجاوز في السنوات الأخيرة 4 في المائة، وبالتالي لا يمكنه أن يساهم في حد من ظاهرة البطالة؛
- ارتفاع معدل البطالة في صوف الشباب إلى حوالي 20في المائة على الصعيد الوطني وفي المجال الحضري إلى 40 في المائة؛
- معدل وفيات الرضع يصل إلى 240 حالة في السنة من أصل 1000 حالة من الولادات وهو يوازي معدل وفيات الرضع لدى دول الاتحاد الاوربي في بداية الستينات؛
- ارتفاع حصة الإنفاق على الغذاء بمعدل 40 في المائة؛ مما يضعف القوة الشرائية للمغاربة؛
- 10في المائة من الساكنة تنتمي إلى الطبقة الوسطى.

هذه هي أهم المؤشرات السلبية التي تعبر عن نفسها ولا تحتاج الى تفسير أكثر، بل تؤكد بشكل ملموس على محدودية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحقيق أهدافها. وهي لا تختلف عن ما جاء في تقارير آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وبالضبط تقرير المقررة الأممية المعنية بالحق في الغذاء، و تقرير لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى لجنة حقوق الطفل.[202] إذ أوصت المقررة المعنية بالحق في الغذاء"، بأن يحدد المغرب بشكل أفضل من يستحق الاستفادة من مخططات الحماية الاجتماعية، حتى يستفيد منها أفقر شرائح المجتمع وأكثرها حرمانا بما فيها سكان الأرياف ..."، كما أعربت نفس المقررة، عن قلقها، إزاء استمرار عدم المساواة في و اقع الحال، إلى جانب تعاظم الفوارق في الدخل

---

200 - أحمد وافي: "الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان ومبدأ السيادة "، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، السنة الجامعية 2010-2011، ص 30 وما بعدها

201- مجموعة البنك الدولي : "المغرب في افق 2040 - الاستثمار في الرأس المال اللامادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي - " http://pubdocs.worldbank.org/en/402851494619282389/Morocco-CEM2017-summary-ARA.pdf ، تاريخ التحميل 03/12 / 2019 على الساعة الرابعة زوالا ، ص 8 وما بعدها .

202 - هذه الملاحظات الصادرة عن الآليات الاتفاقية والمقررين الخواص، تم تجميعها من طرف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان بمناسبة استعراض وتقييم وضعية حقوق الانسان بالمغرب، من طرف مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان، عن طريق آلية الاستعراض الدوري الشامل سنة 2017. راجع تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/upr/ma-index، تاريخ التحميل 12/ 03 / 2025 على الساعة الرابعة زوالا. ص 8 و 9 (المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)..

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

بين الحواضر والبوادي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والعمالة غير الرسمية ... كما أن نسبة كبيرة لا تستفيد من الضمان الاجتماعي ولا من التغطية الصحية، بالإضافة إلى محدودية النهوض بالحق في الصحة؛ وبالأخص الصحة الإنجابية ... حسب القرير الختامي الصادر عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سنة 2015[203].

نفس المعطى تأكد في مخرجات التقرير الختامي الصادر عن لجنة حقوق الطفل، سنة 2014[204]، حيث من بين مخرجاته؛ ارتفاع نسبة الوفيات في صفوف الولادات بسبب محدودية المساعدة المؤهلة عند الولادة؛ وبالأخص في العالم القروي، بالإضافة إلى ضعف النهوض بالحق في التعليم؛ وبالأخص تسجيل الأطفال في المدارس و اتخاذ التدابير اللازمة للوصول إلى الأطفال المحرومين من التعليم ....

كل هذه الملاحظات، هي دقيقة، وتهم وضعيات حقوقية وفئات بعينها، وتؤكد ما جاء في تقرير البنك الدولي السابق الذكر. وبغض النظر عن تقييم وتوصيف المجال التنموي من قبل جل الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ فإن نفس المؤشرات تأكدت في التقارير الوطنية. الرسمية[205]؛ وبالأخص التقارير والدراسات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، والتقارير الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذا التقارير الصادرة عن مؤسسة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي .

فبالنسبة للمندوبية السامية للتخطيط، في تقرير لها حول النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد سنة 2014[206]، أكدت على أن ظاهرة مجموع الفقر المتعدد الأبعاد، ظاهرة قروية بامتياز؛ حيث يعيش 85,4 في المائة من مجموع الفقراء بالوسط القروي سنة 2014، مقابل 80,0 في المائة سنة 2004. وأن من أصل 12جهة يتواجد في أربع جهات 57,8 في المائة من الساكنة الفقيرة وفق مفهوم الفقر متعدد الأبعاد.

نفس التوجه أكده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقرير خاص عن الفوارق الاجتماعية والمجالية، سنة 2017[207]، حيث جاء في مضامينه أن الثروة الإجمالية للمغرب تتمركز في أربع جهات من أصل 12جهة، وأن المجالات الترابية لا تتوفر على تنوع اقتصادي كاف، بل ومنها من تتوفر على مورد طبيعي واحد. كذلك أكد المجلس، في نفس التقرير، على ضعف[208] آليات وضمانات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال فترة 2010 إلى 2020، كما أكد على عدم موازاة التصنيع المحلي مقارنة مع الحوافز الضريبية المخصصة له، و أنه غير قادر على خلق مناصب شغل متعددة ...

أما المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، فقد أكد في دراسة تحت عنوان: مدرسة العدالة الاجتماعية «، صادرة سنة 2017 ،[209] على انقطاع أكثر من 2000 طفل سنويا عن الدراسة، و أنه من أصل مجموع التلاميذ يصلون 25 في المائة إلى مرحلة التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ضعف التكوين اللغوي عند

203- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: " الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع للمغرب" ،E/C.12/MAR/CO/4، تاريخ التحميل 09/18 2025 على الساعة الرابعة زوالا.

204- لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان:" الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للمغرب"، CRC/C/MAR/CO/3-4، تاريخ التحميل 12/ 03 / 2025 على الساعة الرابعة زوالا ص 20 وما بعدها.

205 - لن يتم الوقوف على جل التقارير الرسمية وجل الدراسات التي لها علاقة بالنموذج التنموي، بل فقط سيتم الإشارة الى تقارير بعينها، تتضمن مؤشرات جد دقيقة، تعكس محدودية تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

206 - المندوبية السامية للتخطيط: " النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014 - المشهد الترابي والدينامية" https://www.hcp.ma/file/193875، تاريخ التحميل 12 / 03 / 2019 ، على الساعة الرابعة زوالا ، ص 8 وما بعدها .

207- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:" الموضوع الخاص للتقرير السنوي 2017 - الفوارق الاجتماعية والمجالية" http://www.ces.ma/Documents/PDF/Rapports%20annuels/2017/FRA2017a.pdf، تاريخ التحميل 12 / 03 / 2019 ، على الساعة الرابعة زوالا. ص 11 وما بعدها.

208 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، م س، ص 19 وما بعدها.

209 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي : " مدرسة العدالة الاجتماعية - المساهمة في التفكير حول النموذج التنموي " ، https://www.csefrs.ma/wp-content/uploads/2018/05/Une-e--ducation-de-justice-sociale-AR.pdf، تاريخ التحميل 10 /03/ 2019 ، على الساعة الرابعة زوالا ، ص 41 وما بعدها .

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

التلاميذ، ووجود خريطة مدرسية غير منسجمة... وغيرها من سلبيات المنظومة التعليمة، التي يجب تجاوزها؛ باعتبارها المدخل البنيوي الأهم لصياغة أي نموذج تنموي جديد[210] .

هذه العناصر الخاصة بفشل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب أكدها حتى التقرير النهائي الصادر عن اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، سنة 2021، من خلال توصلها إلى "غياب التناسق العمودي بين الرؤية التنموية والسياسات العمومية المتبعة وضعف الاتقائية بين هذه السياسات .ويشكل غياب رؤية استراتيجية شاملة على المدى البعيد يلتف حولها كافة الفاعلين"، كما أن تشخيص اللجنة توصل إلى " غياب التنسيق في صياغة الإصلاحات والاستناد إلى مرجعية واضحة... " مشيرا إلى نتيجة حد مهمة تتجلى في "محدودية قدرة القطاع العمومي على تصميم وتنفيذ خدمات عمومية سهلة الولوج وذات جودة في المجالات الأساسية للحياة اليومية للمواطنين." وأن القطاع العمومي " .. يعمل بمنطق من القمة إلى القاعدة، وليس من خال النتائج، ولا يثمن المبادرات الواعدة ولا يعبئ الشراكات مع الفاعلين بالمجالات الترابية .بالإضافة إلى عدم وضع رؤية استراتيجية تسمح له بالاضطلاع بدوره في إطار ومواكبة الأوراش المتعددة للتحول".[211]

فمؤشرات فشل المنظومة التنموية، حسب تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، بالإضافة إلى تجليات ضعف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تضمنتها التقارير السابقة الذكر؛ سواء الدولية أو الصادرة عن المؤسسات الرسمية الوطنية، هي الطريق الصحيح لتجاوز عيوب النموذج التنموي المغربي، خاصة وأنها صادرة عن مؤسسات دولية ووطنية، ولجنة تقنية، كما أنها قد تشكل الأرضية الأولى لتأسيس نموذج تنموي جديد.

ثانيا: مداخل تأسيس نموذج تنموي جديد.

من الناحية المبدئية قد يسهل الأمر على الباحث للقول بإن صياغة نموذج تنموي جديد، تتطلب فقط الإقدام على خطوة تجميع توصيات التقارير الدولية والوطنية وتنظيم ندوات ومناظرات ذات بعد اقتراحي، وربما تعين لجنة علمية وتقنية للإشراف عليه، لكن الإصلاح التنموي، في بعده، هو أكثر من ذلك، بل ومرتبط بوظيفة الدولة برمتها؛ حيث أن الوضوح في التكامل الوظيفي بين المؤسسات المسؤولة عن تنزيله هو المدخل الأهم لتحقيق أهدافه، كما أن الاستثمار في البحث العلمي، هو الأكثر فعالية في تقييم المجال التنموي، وفي وضع استراتيجيات هادفة لإنجاح ذلك، بمعايير ومناهج علمية دقيقة.[212]

وعليه، إذا كانت مداخل إقرار نموذج تنموي جديد متعددة، فإنه سيتم التركيز في هذا المحور على مدخلين أساسيين: الأول يتعلق بالتكامل الوظيفي بين مؤسسات الدولة باعتباره يشكل الميزان النسقي في أي عملية إصلاحية، والثاني يتعلق بالاستثمار في البحث العلمي، باعتباره المدخل الأهم الذي يشكل قوة اقتراحية للنهوض بالمجال التنمية.

1 : وظيفة مؤسسات الدولة مدخل لتأسيس نموذج تنموي جديد.

إقرار نموذج تنموي جديد يهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن ويعزز العلاقة بين الدولة والفرد، لا يتوقف على اختيار استراتيجي يتم صياغته بين عشية وضحاها، بل هو أساس وجود الدولة وجوهر وظائف

---

210 - رضوان زهرو ، م س، ص 210 وما بعدها

211 - المملكة المغربية. اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. النموذج التنموي الجديد: "تحرير الطاقات واستعادة الثقة لترسيخ وترية التقدم وتحقيق الرفاه للجميع: التقرير العام"، أبريل 2021، https://www.sdtconsulting.ma/static/uploads/2022/12.pdf، تاريخ التحميل 2025/09/18 على الساعة الرابعة زوالا، ص 30.

212- عبد الصمد العباسي:" الآفاق المستقبلية للاستدامة في المغرب: قراءة نقدية في "النموذج التنموي الجديد"، مجلة اشراف، الكتاب الثامن 2023، ص 349.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

مؤسساتها، وبالتالي إذا كان النسق السياسي ضعيف ولا توازن بين مدخلاته ومخرجاته، فإنه من الصعب القول إننا أمام نموذج تنموي جديد.[213]

هذا المعطى هو الرابط في القياس والحكم على النموذج التنموي المغربي؛ حيث تتعدد المداخل النسقية المشخصة للواقع التنموي المغربي (تقارير رسمية، دراسات رسمية، ندوات منظمة من طرف مؤسسات رسمية ...) وتولت الأحزاب صياغة مقاربتها وتصورها حول النموذج التنموي الجديد، سواء في المعارضة أو في إطار عمل حكومي "موحد[214]".

هذه المبادرات، التي يتضح أنها متعددة، جاءت بعد الخطاب الملكي الذي ألقاه الملك، يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤسه لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، الذي دعا فيه:".. الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيآت المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد "[215]. وإذا كانت المؤسسات الرسمية والقنوات السياسية، استجابت إلى دعوة المؤسسة الملكية من أجل بلورة نموذج تنموي جديد، فإن ما يمكن استنتاجه من خلال ظرفية وتاريخ كل المبادرات التي تم الإشارة إليها سابقا، باعتبار أغلبها جاء بعد الخطاب الملكي السابق الذكر، هو أن العمل الوظيفي. المؤسساتي لا يعكس الواقع العملي بكل ما للكلمة من معنى، لتتبع مسار تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإنما جاء استجابة لموقف المؤسسة الملكية، بالنظر إلى مكانتها الدستورية وقيمتها الرمزية في المسار التنموي المغربي.

وما يؤكد ذلك هو وجود مؤشرات جد سلبية، متضمنة في التقارير الدولية، في السنوات العشر الأخيرة،[216] في حين أن تقييم مسار تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كان غائبا في البرامج الحزبية وفي العمل الحكومي، باستثناء بعض تقارير المؤسسات الوطنية الرسمية، التي تطرقت لذلك بنوع من الاحتشام، دون أن تبادر إلى إجراء دراسات وتقديم تقارير خاصة تهم مواضيع بعينها؛ مثل العدالة المجالية في علاقتها الذكاء الترابي، والاقتصاد الاجتماعي....

هذا الضعف في مسار تتبع وتقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ وبالأخص على مستوى العمل الحزبي والعمل الحكومي يعود بالأساس إلى المكانة الدستورية للمؤسسات السياسية في النظام السياسي المغربي، وإلى محدودية النخبة السياسية التي تؤثث المشهد السياسي. فمثلا إحدى قنوات الدولة التي هي الحزب، وظيفتها المشاركة في السلطة وليس ممارستها، بمنطوق الفصل السابع من الدستور،[217] وبالتالي كيف لها أن تشكل قوة اقتراحيه لصياغة نموذج تنموي جديد وذي بعد استراتيجي إذا كانت مكانتها

213- محمد سعد أبو عامود: "الوظائف الجديدة للدولة فى عصر العولمة"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794003&eid=، تاريخ الاطلاع 2019/03/12 ، على الساعة الرابعة مساء.

214- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، ملحق التقرير العام رقم 2 :" مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، أبريل 2021، https://www.sdtconsulting.ma/static/uploads/2022/12.pdf، تاريخ التحميل 2025/09/18 على الساعة الحادية عشر صباحا، ص 7.

215 - م س، نفس الموقع الإلكتروني.

216 - من بين التقارير الدولية التي كانت تؤكد ضمنيا على محدودية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التقرير الدوري الشامل، الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان سنة 2012، والذي تضمن أكثر من 20 توصية تخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. راجع التقرير السابق الذكر ، من التوصية 97 الى التوصية 121، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G12/150/36/PDF/G1215036.pdf?OpenElement تاريخ التحميل 2019/03/12 ، على الساعة الرابعة مساء، ص 29 وما بعدها .

217 - الفصل 7 من دستور 2011،"تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات والمواطنين.. وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة ..."

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

الدستورية ضعيفة وإذا كانت نخبها تعاني من ضعف التأطير السياسي إذ لم نقل "الجهل السياسي"[218]؟، وهل يمكن لها أن تقوم بذلك اذا كانت استجابتها لأي وضعية سياسية، تتم بمنطق الزعامة الشخصية والمبادرات الفوقية لا الانفتاح على مراكز ومختبرات متخصصة في مجال التنمية البشرية[219]؟.وحتى ولو كانت لها القدرة على إعطاء مقترحات ومداخل قوية للنهوض بالتنمية، وكانت على رأس السلطة التنفيذية، فهي لا تستأثر بسلطة القرار بمنطوق الفصل 92 من الدستور[220]الذي يجعلها مسؤولة فقط على صياغة سياسات عمومية قبل عرضها على المجلس الوزاري، الذي يختص بتحديد الاختيارات الاستراتيجية للدولة، والذي ترأسه المؤسسة الملكية[221]، لا أن تحدد اختياراتها بناء على الواقع الذي تتعايش معه.

فهذا الخلل البنيوي هو أساس مشكلة التنمية في المغرب، وهو الذي يمكن مقاربة إصلاحه حسب نسق السلطة وحسب الحفاظ على توازنها، بالنظر إلى كونه مدخلا قويا لتنزيل أي مبادرة تنموية؛ على اعتبار أن النموذج التنموي في النهاية ما هو إلا ترجمة لسياسات عمومية، التي من المفترض أن تشكل مجالا للتنافس بين الأحزاب السياسية، بينما في الواقع هو مجال للهامش والخطابات العامة، بسبب عدم وضوح وتكامل القرار السياسي التنموي داخل السلطة التنفيذية. ولتوضيح مشكلة محدودية التكامل الوظيفي المؤسساتي في القرار السياسي التنموي بشكل أدق يكفي الإشارة على المستوى المحلي إلى كون تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كان مجال الاختصاص فيه بشكل كبير للجماعات المحلية، في حين أن هذه الأخيرة تعاني من مشاكل بنيوية خطيرة؛[222]منها أنها غير محدثة على معايير اقتصادية وسكانية وتنموية وأن أكثر من أعضائها يعانون من الأمية؛ بالإضافة إلى تداخل اختصاصاتها مع مصالح محلية أخرى؛ وبالأخص مصالح العمالات ومكاتب الوزارات على المستوى المحلي، بل وأن آلية عملها جد محدودة، والعنصر البشري الذي قد يشكل قوة اقتراحية للنهوض بالتنمية المحلية غير متخصص ومستواه ضعيف.[223]

وبغض النظر على النص القانوني والبناء المؤسساتي المحلي، الذي يجسد أصل المشكل، فإن ما يؤكد وجود خلل بنيوي مؤسساتي في مجال تنزيل المبادرات والمشاريع التنموية، هو ما تم التطرق اليه سابقا بالإضافة المؤشرات الواقعية التي تضمنتها التقارير المشار إليها أعلاه.

فحقيقة أن مؤشرات فشل المبادرة الوطنية، هي فشل لمؤسسات الدولة. وعليه فتعزيز العلاقة بين الفرد والدولة من خلال صياغة نموذج تنموي جديد، تستوجب التساؤل عن وظيفة القنوات السياسية داخل الدولة برمتها، والقيام بخطوات جريئة قد تصل الى درجة إحداث زلزال سياسي، كما أكد على ذلك

---

218 - ادريس جنداري : " التجربة الحزبية في المغرب : غموض التصور وإعاقة الممارسة " ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_FDAABC50.pdf تاريخ التحميل تاريخ التحميل 2019/03/12 ، على الساعة الرابعة مساء، ص 15 وما بعدها .

219 - محمد كولفرني : "الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب : قراءة من منظور الفاعلين "، مجلة سياسات عربية ، عدد 22 ، 2016 ، ص 51.

220 - الفصل 92 من دستور 2011: "يتداول مجلس الحكومة، تحت رئاسة رئيس الحكومة، في القضايا والنصوص التالية: السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري؛ ... ".

221- مجلس النواب : "الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية "، الموقع الإلكتروني لمجلس النواب،http://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/cadre_referentiel.pdf، تاريخ التحميل 02/20 / 2019 على الساعة الواحدة زوالا ، ص 29 وما بعدها.

222- اللجنة الاستشارية للجهوية: "الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، التقرير الثالث، http://www.regionalisationavancee.ma/PDF/Rapport/Ar/L3_Dev_Eco_So_ar.pdf ، تاريخ التحميل 13 / 03 / 2019 على الساعة الرابعة زوالا ، ص 62 الى ص 70 .

223 - الديب حمو: "الإدارة المالية الجماعية بين القدرات التدبيرية واشكالية الرقابة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2021 /2022، ص 52 وما بعدها.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

جلالة الملك بمناسبة خطابه خلال افتتاح السنة التشريعية سنة 2018[224]. هذا المدخل هو الأهم، والذي من المفترض أن تكون له الأولوية قبل تحديد وصياغة مداخل خاصة لإقرار نموذج تنموي جديد، والتي لا يمكن لها أن تكون ذات جدوى إلا بالاستثمار في البحث العلمي؛ باعتباره المدخل الأهم الذي سيشكل قوة اقتراحيه للنهوض بالمجال التنموي المغربي.

2: الاستثمار في البحث العلمي قوة اقتراحيه لتأسيس نموذج تنموي جديد.

بداية يجب التأكيد على أنه من السهل الادعاء على أن صياغة نموذج تنموي جديد لا يتطلب جهدا كبيرا ولا يحتاج إلى تنظير فد أو تفكير جديد، يكفي وجود مؤسسات وطنية تشكل قوة اقتراحيه؛ ألا وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي، وبقراءة حسابية أصدر أكثر من عشرين تقريرا و دراسة في مجال التنمية البشرية،[225]بالإضافة إلى تقارير ودراسات صادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي،[226]وتقارير ودراسات صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط،[227]التي تعد الأكثر قوة في مجال قياس المؤشرات التنموية. وحتى مخرجات الندوات والمؤتمرات الدولية التي تم تنظيمها في المغرب حول التنمية؛ منها مؤتمر مراكش الدولي الذي انعقد في بداية شهر فبراير من سنة 2019. لكن إذا كانت هذه المرجعيات قد تشكل الأرضية التشخيصية للو اقع التنموي المغربي، باعتبارها متعددة وذات قوة اقتراحيه، وحسب مجالات متخصصة ومتقاربة في نفس الآن، فإن المشكل لا يعود إلى تشخيص و اقع التنمية و إنما إلى طريقة الإصلاح السياسي، التي حسب عدة تجارب سابقة تتميز بالمبادرات الفوقية واللجن الشبه "علمية" ومحدودية الآليات التنزيليه وضعف الضمانات الرقابية.

وعليه، إذا كان من الثابت أن لا أحد يتطور خارج العلم والمعرفة، فإن الاستثمار في البحث العلمي هو الر افعة الأساسية للنهوض بالتنمية البشرية، ومن تم فمن الضروري الانفتاح على مراكز علمية متخصصة في مجال التنمية والسياسات العمومية، كما هو الحل في التجارب المقارنة؛ حيث يبقى للفاعل السياسي التطبيق بنظرة واضحة وبأهداف محددة لا غير، أما قوة الأفكار واستراتيجيات التفعيل وآليات التنزيل، تكون من اقتراح معاهد ومراكز علمية متخصصة في نفس المجال[228](مثل المعهد الاقتصادي الصيني الافريقي الذي يشكل قوة اقتراحية لوزارة الخارجية الصينية ويمدها بمؤشرات واستراتيجيات قوية، مبنية على مناهج علمية دقيقة؛ حيث إنها تحتل الريادة عالميا في مجال الاستثمار في افريقيا[229]) .

إذن فالحل الأمثل لتفعيل ومراجعة وربما إقرار نموذج تنموي فعال هو تأسيس معهد وطني متخصص في مجال السياسات العمومية والتنمية المجالية، تكون وظيفته الأساسية إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للنهوض بالتنمية البشرية؛ محددة الأهداف ومتكاملة من حيث آليات التنزيل وقوية على مستوى الضمانات الرقابة. يستحضر في مضامينها عمل المؤسسات الوطنية والرسمية، بالإضافة إلى مؤشرات وتوصيات المؤسسات الوطنية والدولية.

---

224 - الخطاب الملكي الخاص بافتتاح السنة التشريعية 2018، https://www.chambredesrepresentants.ma/ar، تاريخ الاطلاع 2021/02/13 ، على الساعة الخامسة زوالا .

225- راجع مطبوعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. متواجدة على الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس http://www.ces.ma/ar/Pages/etudes.aspx ، تاريخ الاطلاع 2019/ 02/12 ،على الساعة الرابعة زوالا .

226 - راجع إصدارات لمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على الموقع الإلكتروني الخاص به، https://www.csefrs.ma، تاريخ الاطلاع 2019/ 02/12 ،على الساعة الرابعة زوالا .

227 - راجع منشورات المندوبية السامية للتخطيط على الموقع الإلكتروني، https://www.hcp.ma/downloads/، تاريخ الاطلاع 2019/02/12، على الساعة الرابعة زوالا.

228 - وليد عبد الحي: " دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني "، سلسلة أوراق عمل، العدد الأول 2016، ص 10 وما بعدها.

229 - طالب عبد صالح: "التجربة الصينية في الإصلاح: بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 100، 2018، ص 184 وما بعدها.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

المعطى الموضوعي المؤسس لهذا الاقتراح هو أن موضوع مثل التنمية البشرية، يعد من جوهر وظيفة الدولة، وبالتالي لا يمكن له أن ينجح بمبادرات أحادية ولا مرجعيات خاصة ولا مؤسسات بعينها، بل لا بد من وجود نسق سياسي قوي تكون مرجعيته الإصلاحية واضحة ومحددة ومبنية على مناهج ومؤشرات علمية، يتمركز في محورها الفرد في علاقته بمؤسسات الدولة، ويكون العنصر الفعال في استقبال أي مدخلات وتنزيل أي مخرجات. هذه المقاربة لن تنجح ولن تكون لها فائدة إذا لم يتم صياغة أرضيتها من طرف معهد متخصص في مجال التنمية، حيث يبقى المجال للسلطات المعنية إلا التنزيل وفق مساحة محددة حسب أولويات بعينها وفق مبررات موضوعية. ومن المجالات التي يجب أن تكون قطبا للنهوض بالتنمية البشرية: الاقتصاد التضامني والاستثمار الجيد للرأس المال اللامادي، وخلق تكامل وظيفي ما بين سوق الشغل والجامعات المغربية، سواء من حيث اليد العاملة أو من حيث دعم الشركات الكبرى لبراءة الاختراع.[230]

هي محددات، تضمنها تقرير النموذج التنموي الجديد، الصادر عن لجنة النموذج التنموي سنة 2021، لكن هذه المحددات قد تساءل صانع القرارفي ضوء ماهيتها وكليتها وفي نطاق جزئيتها وعلاقتها بالنسق السياسي العام وفي ضل علاقتها بمسار الإصلاح السياسي برمته. فالتقرير العام الخاص بالنموذج التنموي الجديد، رغم قوة التشخيص، التي يحتوي عليه، فإنه يعاني من ضعف في تحديد آليات التفعيل والتنزيل الميداني، مما يجعله عرضة للبقاء في إطار الخطاب الاستراتيجي دون أثر واقعي ملموس. كما أن المعيارية النسقية المتحكمة في مدخلاته ومخرجاته تبقى ذات طابع تقني وتكنوقراطي، حيث أن ذلك لا يمنح الحيز الكافي للإصلاحات السياسية والمؤسساتية، ولا يعزز من إشراك الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني، وهو ما قد يضعف إمكانية تعزيز فرص الأفراد واختياراتهم باعتبارها محددات نسقية لأي معيارية تنموية. [231]

الأكثر من هذا أن النموذج التنموي الجديد لم يقطع فعليا مع منطق المركزية، وأنه لم يمنح الجهات والمؤسسات المنتخبة الدور الكافي في قيادة التنمية الترابية، ما قد يقوض رهانات العدالة المجالية. وبناء عليه، فإن نجاح الدولة ومؤسساتها، في تنزيل مخرجاته متوقف على ضرورة إرساء حكامة فعالة للنموذج التنموي، تقوم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتفعيل آليات للتتبع والتقييم باستخدام مؤشرات دقيقة وشفافة، كما أن هذا النجاح يظل مرهونا بالإرادة السياسية، والإصلاح المؤسساتي، والقدرة على تحويل التوصيات إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ والتقويم المستمر[232].

خاتمة: يمكن التأكيد على أن مشكلة التنمية البشرية في المغرب هي مشكلة سياسية بامتياز؛ أصلها يتجسد في وجود مبادرات غير متكاملة من حيث وظائفها ومحدودة على مستوى آليات تنزيلها وتتبعها وتقييمها، بالإضافة إلى محدودية التكامل الوظيفي بين المؤسسات الرسمية؛ وبالأخص الأحزاب، وعمل مؤسسات الحكامة التي يتضح أن عملها خاضع إلى رمزية ومكانة المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي. تجاوز هذه المشاكل قد يجسد مداخل كبرى لتحقيق التنمية البشرية، لكن السؤال يبقى مطروحا حول البنية الفكرية لصانع القرار السياسي، بل حول المجتمع برمته، في تأسيس ثقافة جديدة محورها الاستثمار في الإنسان باعتباره إنسان، قبل إنشاد أي مبادرة بعينها وقبل اعتماد على أي استراتيجية خاصة بذلك؟

230- عبد الصمد العباسي، م س، ص 355.

231- نجيب أقصبي :" تقرير النموذج التنموي يتأرجح بين لغة الخشب والخطوط الحمراء"، https://www.hespress.com/ ، تاريخ الزيارة 2025/09/18 على الساعة الرابعة زوالا.

232- معاد صويلح: "الحماية الاجتماعية على ضوء النموذج التنموي الجديد : واقع الحال وتطلعات الإصلاح "، ورقة نشرت ضمن كتاب جماعي بتنسيق إبراهيم بلوح ويونس مجدوبي، تحت عنوان : " الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد: مقاربات ودراسات نقدية مقارنة"، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات ، الإصدار الأول دجنبر 2022، ص 125.